

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم^(١)

أ. د. محمد عمارة^(٢)

الفنون هي المهارات التي يبدعها الإنسان، ويتوسل بها إلى التجديد والترقيق والتنمية للملكات والطاقات الإنسانية، لتصبح الحياة أكثر جمالا، عندما تنفتح قنوات الاتصال بين النفس الإنسانية وبين آيات الجمال التي خلقها الله وبثها في هذا الوجود.

وهذه الوظيفة الراقية للفنون لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت هذه الفنون ذات رسالة أخلاقية، فهنا تكون الفنون جميلة حقا، لأن الجمال - الذي هو صفة من صفات الله سبحانه وتعالى - لا يمكن أن يقترن بالفن إلا إذا كانت لهذا الفن رسالة إيجابية في عالم القيم والأخلاق.

فالله جميل يحب الجمال - كما جاء في الحديث الشريف - ، وهو الذي خلق الإنسان في أحسن تقويم، وسخر له الزينة والجمال في هذا الوجود.. ولن يستطيع الإنسان أن يشكر الله على نعمة الزينة والجمال التي سخرها له إلا إذا استمتع بهذه النعمة ووظفها لتحقيق المقاصد التي خلقه الله لتحقيقها : «عمران هذه الأرض؛ لتزداد جمالا بالعمران الجميل».

(١) تم ترتيب المقدمتين على حسب ما يقضى به الترتيب الألفبائي لاسمى أستاذيَّ الجليلين : د/ محمد عمارة، ثم د/ محمد هيثم الخياط.

(٢) عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر، وعضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ومستشار المعهد العالمي للفكر الإسلامي، وعضو المجمع الملكي لبحوث الحضارة بالأردن.

ولهذه الحقيقة - حقيقة ارتباط جمال الفنون برسالتها الأخلاقية - قال الفيلسوف ابن سينا : «جمال كل شيء وبهاؤه هو أن يكون على ما يجب له». ووجدنا ذات المعنى عند الأديب والناقد الروسى «بلنسكى» [١٨١١م - ١٨٤٨م] الذى قال : «إن الجمال شقيق الأخلاق».

إن، فمعيار الموقف الشرعى من «الفنون» - التى هى مهارات - هو علاقتها بالجمال؛ أى بمنظومة القيم والأخلاق، وبهذا تتميز عن مهارات الشرور والأشرار، ذلك لأن هذه الفنون - المهارات - لا تخرج عن كونها إبداعا إنسانيا يُحاكى - على نحو نسبى - الإبداعات الجمالية والجميلة التى بثها الله سبحانه وتعالى فى هذا الوجود، والتى زينَ بها الأرض والسماء وما فيهما وما بينهما .. فإذا سُخرت الزينة الإلهية والزينة الفنية فى ترقية زينة النفس الإنسانية، وُغِدَّت وسيلةً لتجديد الملكات وتنمية الطاقات لتزداد كفاءتها فى التسابق على طريق الخبرات : كانت حلالا، بل ولربما كانت مستحبةً أحيانا، وواجبةً فى بعض الأحيان.

ولقد تفرد القرآن الكريم من بين الكتب المقدسة لدى أصحاب الديانات السماوية بأنه الكتاب الذى يُعلم ويُدرّب القارىء له والمتدبر فى آياته : فنون البلاغة وجماليات التعبير بالصور الفنية.. كما تفردت العربية - لغة القرآن - بالحرف الذى استوى فنا جميلا فى منظومة الفنون .. وكذلك تفردت عبادات المسلمين - التى يتقربون بها إلى الله - باقترانها بالزينة والجمال : «خذوا زينتكم عند كل مسجد» [الأعراف ٣١].. ومن هنا رفض الإسلام التقرب إلى الله بالقذارة

والتجهم ومخاصمة الزينة والجمال .. ولقد كان رسول الإسلام صلى الله عليه وسلم - وهو القدوة والأسوة- يقوم الليل إلا قليلا، ويعشق حياة المساكين، وفي ذات الوقت كان ريحه «أطيب من المسك»، وعرقه «يضاهى اللؤلؤ»، وكان يستعيز بالله فى دعاء السفر من «كآبة المنظر»، ويدعوه ربه فى صلاة الاستسقاء : «اللهم أنزل علينا فى أرضنا زينتها». ولأن هذا هو موقف الإسلام من الفنون الجميلة، التى تشيع البهجة فى النفوس، وتعينها على شكر الله - بعمارة هذه الأرض كى تزداد زينة وجمالا- .. ولأن هذه الجماليات الفنية التى يبدعها الإنسان لا تخرج عن السعى لمحاكاة الجمال الذى خلقه الله فى هذا الوجود: كان الموقف الإيجابى لعلماء الإسلام من هذه الفنون وهذه الجماليات: * فحجة الإسلام أبو حامد الغزالي، قد سلك طريق العقل مع الشرع لنفى الحرج عن فنون السماع، وتساءل: «لا أحد يحرم الأصوات المنكرة، فهل تحرم الأصوات الجميلة لأنها جميلة؟! ولا أحد يحرم الأصوات الجميلة إذا جاءت من الطيور والأشجار، فهل تحرم إذا جاءت من الإنسان؟! ولا أحد يحرم النغمات المختلفة، فهل إذا ائتلفت [أى: فى الموسيقى] تصبح حراما؟!». .. ثم خلاص الغزالي إلى أن قال: «من لم يهزه العود وأوتاره، والروض وأزهاره، فهو فاسد المزاج، ليس له علاج!» ! * أما رائد الإحياء والتجديد للإسلام، كى تتجدد به حياة الأمة الإسلامية - فى عصرنا الحديث - شيخ الإسلام الشيخ حسن العطار - الذى كان له وَلَعٌ شديدٌ بفنون السماع، وعِلْمٌ بأصول الألحان - فإنه هو القائل: «من لم يتأثر برفيق الأشعار، تُتلى بلسان الأوتار، على شطوط

الأنهار، فى ظلال الأشجار، فذلك جلفُ الطبع حمارٌ! * أما إمام الظاهرية وفيلسوفها ابن حزم الأندلسى - وهو صاحب اليد الطولى فى نقد النصوص والمأثورات - فلقد قطع بأن كل المآثورات التى تحرم فنون السماع موضوعة، وقال : «ولم يصح فى هذا الباب شىء أبداً، وكل ما فيه موضوع».

* ولقد جاء الإمام محمد عبده، لينطلق من تراث الإسلام الذى رفع الحرج عن الفنون الجميلة. وليطرق باب الموقف الشرعى من الفنون التشكيلية. وليقول: «إن الرسمَ: شعرٌ ساكت، يُرى ولا يُسمع، كما أن الشعرَ: رسمٌ، يُسمع ويُرى.. وحفظُ الآثار - بالرسوم والتماثيل - هو حفظُ العلم بالحقيقة، وشكرٌ لصاحب الصنعة على الإبداع فيها.. والشريعة الإسلامية أبعد من أن تُحرم وسيلةً من وسائل العلم، بعد تحقيق أنه لا خطر فيها على الدين، لا من جهة العقيدة ولا من جهة العمل. وليس هناك ما يمنع المسلمين من الجمع بين عقيدة التوحيد ورسم صورة الإنسان والحيوان لتحقيق المعانى العلمية وتمثيل الصور الذهنية»^(١).

(١) وأقول (يحيى جاد) : تحديداً لمناط التحريم الذى يدعى إطلاقه الكثيرون بخصوص مجرد اتخاذ أو نحت التماثيل، مطلق التماثيل، وفى ضوء استقراء الفروع والأشياء والنظائر، نقول فى تركيز شديد، ودون إفاضة فى الحديث :

* لقد تحدث القرآن الكريم عن اتخاذ التماثيل للزينة والتجمل والجمال حديثاً عاداً لها نعمةً من نعم الله على الإنسان، يمتن خالقه بها عليه، وكان هذا الإنسان هو نبي الله سليمان عليه السلام! فهو سبحانه قد سخر له الريح، وأتاح له عيناً تفيض بالنحاس المذاب «القطر»، وسخر له الجن تصنع له بعضاً من زينة الحياة الدنيا وجمالياتها : بيوتاً عالية «محارِب»، وحفراً كبيرة «جفان»، وقدورا راسيات، بل و«تماثيل» فقال والله: «ولسليمان الريح غدوها شهر ورواحها شهر وأسلنا له عين القطر ومن الجن من يعمل بين يديه بإذن ربه ومن يزغ

منهم عن أمرنا نذقه من عذاب السعير * يعملون له ما يشاء من محاريب وتمائيل وجفان كالجواب وقدور راسيات اعملوا آل داود شكرا وقليل من عبادى الشكور» [سبأ ١٢-١٣].
فالتماثيل ههنا، وبسبب من انتفاء مظنة عبادتها، هي من نعم الله على الإنسان، وعاملها وصانعها إنما يعملها «بإذن ربه»، وهي نعمة تستوجب شكر الله عليها؛ أن أتاح لنا استكشاف هذا الجمال والاستمتاع به.

ومسأداً كان اتخاذ التماثيل مباحا على عهد سليمان عليه السلام - كما ثبت فى كتاب الله-، ومحرمًا على عهد نبينا صلى الله عليه وسلم، فينبغى أن تكون علة التحريم غير موجودة فى عهد سليمان عليه السلام، وموجودة فى عهد نبينا صلى الله عليه وسلم، فحُرِّمَت.

* وإذا نظرنا إلى علل التحريم التى ذكرها كثير من العلماء، وجدناها لا تصلح أن تكون علة للتحريم، أو أنها إن صلحت فهى غير موجودة فى اتخاذ التماثيل فى الوقت الحاضر.

- ف«مضاهاة خلق الله»، الذى جعلوه علة، لو كان متحققًا فى مجرد اتخاذ أو نحت التماثيل، وكان - جسدًا - علة صحيحة لإطلاق التحريم لما فيها من تجرؤ على الخالق عز وجل -: لكان مجرد اتخاذ التماثيل أو نحتها محرما فى جميع الشرائع، لأن الاجترأ على الله أمر لا تبيحه شريعة من الشرائع، لا قديمة ولا حديثة، وكان صنع الفواصت - مثلا - حراما، لأن فيها مضاهاة للحوت، وكذلك القول فى الإنسان الآلى (الروبوت). وهذا أمر لا يقبله أى عقل سوي.

- كذلك جعلوا «التعظيم» علة للتحريم، وهذا وإن صلح علة للتحريم، فهو ليس متحققًا فى اتخاذ مطلق التماثيل، إذ لو كان متحققًا فى كل التماثيل بمجرد نحتها، لحرم أيضا فى جميع الشرائع؛ لأن تعظيم غير الله لا تبيحه شريعة قديمة ولا حديثة.

- وكذلك «الفتنة - فتنة العبادة- التى تحدث للإنسان عند النظر»، لو كانت متحققة فى مجرد اتخاذ أو نحت التماثيل بقطع النظر عن حالة المجتمع الدينية والفكرية، لكانت التماثيل محرمة أيضا فى جميع الشرائع، قديمها وحديثها.

- أما امتناع الملائكة عن دخول البيوت التى فيها تماثيل، فهو ليس علة للتحريم، وإنما هو نتيجة له، وأثر من آثاره.

* ومن ثم، أرى أن العلة هى اتخاذها شعارا للوثنية آنذاك، وهذه العلة لم تكن موجودة - بطبيعة الحال- عند سيدنا سليمان عليه السلام، ولذلك أبيض له اتخاذ التماثيل للزينة والتجمل والجمال.

وكانت تلك التماثيل موجودة على عهد نبينا صلى الله عليه وسلم، فَحَرُمْتُ؛ لأن المجتمع الذى اسْتُخْدِمَتْ فيه كان مجتمعا وثنيا، ومن ثم، حُرِّمَ اتِّخَاذُ التماثيل المعبودة من دون الله؛ قطعاً لدابر الوثنية وسداً لبابها.

إن أمر النبي ﷺ بطمس التماثيل، وإعلانه الحرب عليها، كان مرتبطاً بإزالة أمر الجاهلية كله؛ فالإسلام جاء والناس فى الجزيرة العربية يعبدون الأوثان، ونبينا - صلى الله عليه وسلم- لما فتح مكة، طاف حول الكعبة، ووخذ الأوثان بمحجن كان فى يده، فوقعته على وجوهها تتكسر، وكان يتلوه: «وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً». وهذا الباطل هو تلك الأوثان التى كان يعبدها العرب، ولم تكن الأوثان موجودة حول الكعبة فقط، وإنما كان لكل قوم فى مراتبهم أوثان يعبدونها، بل كان لبعض الناس فى بيوتهم أوثان يعبدونها، فلما بعث النبي ﷺ علياً رضى الله عنه لكى يطمس هذه التماثيل، كانت هذه التماثيل تعبد من دون الله، وتعظم مع الله، ويتخذها أصحابها زلفى تقربهم إلى الله عز وجل، فأمر بطمسها كلها لإزالة أمر الجاهلية. والقبور كذلك؛ كان يتخذها أهلها محل تعظيم، ومحلاً لما يشبه العبادة، أو يشترك معها فى بعض المعانى، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بتسويتها.

« والخلاصة أن أحاديث الحرب على التماثيل، وطمسها، وطمس القبور، أحاديث تتعلق، أكثر ما يكون التعلق، بما كان من أمر أهل الجاهلية.

« ويؤكد هذا الفهم كله، ويزيده قوةً على قوته، بل ويُستمددُ من - فوق استمداده من كتاب الله وصریح العقل - حديث رسول الله ﷺ، حيث يقول المصطفى الأكرم متحدثاً عن خير الناس يوم القيامة: «يَجْمَعُ اللهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فى صعيد واحد، ثم يَطَّلِعُ عَلَيْهِمُ رَبُّ الْعَالَمِينَ، ثم يُقَالُ: أَلَا تَتَّبِعُ كُلَّ أُمَّةٍ مَا كَانُوا يَعْبُدُونَ؟ فيتمثل لصاحب الصليب صليبه، ولصاحب الصور صورته، ولصاحب النار ناره، فيتبعون ما كانوا يعبدون، ويبقى المسلمون ..» [أخرجه الترمذى (٧٥٥٢) وابن خزيمة ١/٧١٢ / رقم ٣٢١ / ٢/٧٢٤ / رقم ١٥٢، وصحاحه، وصححه الألبانى. وفى معناه البخارى (٦٠٨)، ٦٣٤٧، (٩٣٤٧) ومسلم (٢٨١)]: فالأمم التى انحرفت عن التوحيد فى الألوهية والربوبية قد تمثلت لها معبوداتها؛ الصليب للنصارى، والصور - أى الأصنام والتماثيل التى تُخَذُ للعبادة - للوثنيين، والنار للمجوس. فالصورة إذن، ومن خلال هذا الحديث الصريح، هى الصنم والوثن المعبود للمشركين من دون الله، وليست هى المتعارف عليه فى عصرنا من «الفنون التشكيلية الجميلة»: رسماً ونحتاً وصوراً، ورسامين ونحاتين ومصورين، وإنما هى متعلقة رأساً بكل تمثال - أو رَسْمٍ - يُتَّخَذُ للعبادة من

* وإذا كان شيخ الاسلام حسن العطار قد كان خبيراً بأصول الألحان، وله ولع بفنون السماع، فإن الفقيه الأصولي القرافي - أحمد بن إدريس- [٦٨٤هـ - ١٢٨٥م] قد مارس فنون النحت والتصوير.

هكذا فتح الإسلام أبواب المشروعية أمام الفنون الجميلة، التي تتغيا تزيين الحياة الإنسانية بالجماليات، التي هي بعض من الطيبات التي أمر الله سبحانه وتعالى الإنسان ألا ينسى نصيبه منها. وهكذا ميز الإسلام بين الفنون التي تحقق - مع الجمال - الأخلاق الفاضلة .. وبين تلك التي تشيع الخنا والفسق والفجور في المجتمعات، والتي لا تستحق أن تسمى فنونا بأى حال من الأحوال.

تلك إشارات نقدم بها كتاباً لا يحتاج إلى تقديم .. فكاتبه باحثٌ بدأ على المستوى .. جمع بين «الأصولية الإسلامية» و«التجديد الفكري»..

دون الله. وعن عذاب المصيرين يوم القيامة، هو نهى عن الوثنية، ودعوة إلى تنقية المنازل والبيوت والأندية من صور الأصنام المعبودة في الجاهلية.

ولذلك لم يأت نهى، ولم يقل عالم معتبر يفقه دينه ويحترم ما وهبه الله له من عقل، بتحريم صور الشجر، أو غيرها مما يحاكي الطبيعة، وليس مما يعبد من دون الله. ولذلك أيضاً أباح ﷺ عرائس الأطفال، مع أنها تماثيل كاملة تامة، ولكنها ليست مظنة العبادة، ولا يمكن لها أن تكون.

فالمستهدف ليس «الفن» أو «الجمال»، وإنما الوثنية والمساربات التي يمكن أن تؤدي إليها. فليس القصد من حديث رسول الله ﷺ تحريم الصور والتماثيل إذا كانت فناً جميلاً يرتقى بالحاسة الفنية والمشاعر الجمالية للإنسان، ويجعله مستمتعاً بهذه النعمة من نعم الله وشاكراً لله عليها، وإنما القصد تحريمها إن كانت حبالاً للوثنية وامتداداً لها، وأما إن كانت للمنفعة، أو للتجمل والتجميل، أو تزييناً للفضاء والأخيار والمصلحين وإشادةً بهم، فليس في الإسلام - فيما يبدو لي - ما يُغلق الباب دونها أبداً. والله أعلم [يحيى جاد]

.. ندعو الله له بالمزيد من العطاء في محراب العلم، خدمة للإسلام
وأمتة وحضارته .. والحمد لله رب العالمين

دكتور
محمد عمارة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

أ. د. محمد هيثم الخياط^(١)

لعل من أهم وأبرز المبادئ التي يقررها الإسلام، أن الأصل في ما خلق الله من أشياء ومنافع هو الحِلُّ والإباحة. فالله سبحانه وتعالى يقول في كتابه الكريم: ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة ٢٩]، ويقول عز من قائل: ﴿ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً ﴾ [لقمان ٢٠]. وما كان سبحانه ليخلق هذه الأشياء ويسخرها لإنسان يُمنُّ عليه بأنها نعمٌ أنعم بها عليه، ثم يحرمها منها بتحريمها عليه لغير ما سبب ظاهر.

ولذلك ضيقَّ الله سبحانه وتعالى دائرة الحرام والمحظور غاية التضييق، وقال لعباده في سورة الأنعام: ﴿ وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ [الأنعام ١١٩]. والتفصيل: التبيين، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ فَضَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا ﴾ [الإسراء ١٢]؛ والقول الفصل هو القول القاطع الذي يفصل بين الحق والباطل، فما لم يُفصَّل تحريمه بنص صحيح ذي دلالة صريحة فهو حلال.

(١) عضو مجامع اللغة العربية بدمشق وبغداد وعمَّان والقاهرة وعليكرة .. وعضو أكاديمية نيويورك للعلوم .. وعضو المجمعين العلميين العراقي والهندي .. وعضو مجلس أمناء الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين .. وعضو مجمع الفقه الإسلامي (المنبثق عن منظمة المؤتمر/ التعاون الإسلامي) بجدة .. وعضو أكاديمية العلوم السياسية بالولايات المتحدة الأمريكية .. وكبير مستشاري المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية .. والأستاذ السابق بكلية الطب في دمشق وبروكسل.

ولا يحل لأحد كائنا من كان أن يحتاط في الدين بتحريم ما لم يُحرّم الله تعالى، لأنه يكون حينئذ مفترياً في الدين، إذ الفرض علينا ألا نحرّم إلا ما حرّم الله تعالى ونصّ على اسمه وصفته بكل صراحة ووضوح، وفرض علينا أن نبیح ما وراء ذلك بنصه تعالى على إباحة ما في الأرض لنا إلا ما نص على تحريمه.

والفيصل في ذلك قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتَكُمُ الْكُذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِنَفْسِكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ﴾ [النحل ١١٦]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لَكُمْ أَمْرًا عَلَى اللَّهِ تَفَتَرُونَ﴾ [يونس ٥٩].

فصح بهاتين الآيتين أن كل من حلل أو حرّم ما لم يأت إذن من الله تعالى في تحريمه أو تحليله فقد افتري على الله كذبا. ونحن على يقين من أن الله سبحانه قد أحل لنا كل ما خلق في الأرض إلا ما فصل لنا تحريمه بنص صحيح صريح، فبطل بهذين النصين الجليين أن يُحرّم أحد شيئا لم يُفصل تحريمه تفصيلا واضح البيان صريح الدلالة.

وقد ذكر الراغب الأصفهاني رحمه الله أن «الافتراء» قد استعمل في القرآن في الكذب والظلم والشرك: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ﴾ [النساء ٨٤]، ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ﴾ [الصف ٧]. فهؤلاء الذين يفترون على الله الكذب في التحليل والتحريم يضاؤون المشركين، كما ورد في الحديث القدسي: «يقول الله عز وجل: إني خلقت عبادي حنفاء، فجاءتهم الشياطين، فاجتالتهم [أي حرفتهم] عن دينهم، وحرمت

عليهم ما أَحَلَّتْ لهم، وَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يَشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أَنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا^(١)، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاءُؤُنَا وَلَا حَرَمًا مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام ١٤٨]. فانظر رحمك الله كيف قرَنَ الله في الآية والحديث القدسي تحريمَ الحلال بالشرك، وما ذلك إلا لأن الأصل في الأشياء - كما قلنا - الحِلُّ، لأن الله قد خلقها لنا فأباحها لنا، وأى تعديل يطرأ على هذا الحكم الجامع المانع لا يجوز أن يكون إلا بوحى من الله عز وجل، متلوًّا أو غير متلوِّ. والتضييق على النفس والتشديد عليها طَبْعٌ عَجِيبٌ، لفت ربنا النظر إليه في سورة الحجرات: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِيمٌ﴾ [الحجرات ٧]. فكان من أكبر نعم الله على الإنسان بإرسال هذا النبي الخاتم: أَنْ رَفَعَ الْعَنَتَ وَالْمَشَقَّةَ عَنِ النَّاسِ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة ١٢٨]؛ ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعَنَتَكُمْ﴾ [البقرة ٢٢٠]. ولذلك قال النبي ﷺ: «ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو، فاقبلوا من الله عافيته، فإن الله لم يكن لينسى شيئًا. ثم تلا قوله تعالى: وما كان ربك نسيًا^(٢)». ولعل من أبرز الأمثلة على ما نقول - في أيامنا هذه -، ما نلاحظه من تشدد لدى كثير ممن يتصدون للفتوى في وسائل الإعلام في موضوع الموسيقى والغناء. ومع أن لهم سلفا في تحريم هذه الأمور، فإن المبالغة التي

(١) رواه مسلم عن عياض بن حمار.

(٢) حديث حسن. أخرجه الحاكم والطبراني في معجمه الكبير.

يبدونها في هذا المجال تدعو للاستغراب.

والمُسْتَدُّ الرَّئِيسِي فِي تَحْرِيمِ الْمَوْسِيقَى وَالْغِنَاءِ، مَا فَهَمُوهُ مِنْ حَدِيثِ عَنْ «المعازف» منقطع السند غير متصل، أورده الإمام البخارى فى صحيحه بصيغة: «قال هشام بن عمار»، ومع أن هشاما هو شيخ البخارى، فإن إيراد الحديث بهذه الصيغة بدل أن يقول «حدثنا» أو «حدثنى»، يجعل الحديث منقطعاً لا حجة فيه، بدل أن يكون متصلاً يُحتج به. وحتى لو صح الحديث فهو غير صريح الدلالة على ما يدعون تحريمه، فضلاً عن كثير من الأحاديث الصحيحة المتضاربة على حل الغناء والموسيقى. ومن أصرح النصوص فى الدلالة على ذلك قول النبى ﷺ: «لله أشد أذناً [أى استماعاً وإصغاءً] إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن يجهر به، من صاحب القَيْنَةِ [أى المغنية] إلى قَيْنَتِهِ»^(١). وواضح أن النبى ﷺ لا يقيس على محرّم، فلو كان الغناء حراماً لما شبّه استماع الله عز وجل إلى صاحب الصوت الحسن باستماع صاحب المغنية إلى غنائها. وروى الإمام الطبرى فى تفسيره - بسند صحيح - عن سبب نزول ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ هَمَّوا بِأَنْفُسِمْ إِلَيْهَا وَأُتُوا بِغَيْرِهَا فَلْيَأْكُفُوا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الجمعة ١١]؛ قال: «كان رسول الله ﷺ يخطب قائماً، ثم يجلس، ثم يقوم فيخطب قائماً: يخطب خطبتين؛ وكُنَّ الجوارى [أى الفتيات] إذا أُنكحوهنَّ يمرُّون يضرِبون بالدف والمزامير، فيتسلل الناس ويدعون رسول الله ﷺ قائماً. فعاتبهم الله عز وجل». فقد عطف الله عز وجل فى الآية «اللهو» على «التجارة» كما ترى، وحُكْمُ المعطوف حُكْمُ المعطوف عليه، والتجارة حلال بالنص.

(١) أخرجه ابن ماجة بإسناد صحيح على شرط الشيخين.

وثمة أمرٌ يغفل عنه الكثيرون، وهو أن الشعر فى الجاهلية وصدر الإسلام لم يكن يُلقى إلقاءً، وإنما كان يُنشد إنشادا، أى يُغنى، وهذا مما يفسر تسامح العرب بما سموه «الإقواء» فى الشعر، وهو مَحَلّ بالوزن إن كان الشعر يُقرأ قراءةً، ولكنَّ الغناء يُخفيه. ولنذكر بهذه المناسبة أن كعب بن زهير رضى الله عنه وفَدَّ على النبى ﷺ فأُنشده [أى غَنَّاه] فى المسجد قصيدته المشهورة المُفتتحة بِالغَزَل والنسيب الصريح، فما كان منه ﷺ إلا أن كافأه بأن خلَع عليه بُردته، وبذلك لَزِمَ اسمُ «البردة» هذه الأنشودة الجميلة، ولو كان فى إنشاده شبهة حرام لنهاه ﷺ وأنكر عليه.

من أجل ذلك سَعِدْتُ كثيرا حين أطلعتنى الأخ الكريم يحيى رضا جاد على هذا البحث النفيس الذى يعالج فيه قضية الموسيقى والغناء. فهذه القضية فضلا عن كونها فى حد ذاتها سمةً من سمات المواقف المتشددة فى أيامنا هذه، فإنها ليست إلا مثلا واحدا من أمثلة لا تكاد تُحصى على هذا التشدد والمبادرة إلى التحريم، وفى ذلك ما فيه من التعسير والتنفير الذى حذرَّ منه النبى الكريم صلوات الله وسلامه عليه. والأخ يحيى: شابٌ متمكِّنٌ «جادٌ»، طلب العلم على أصوله، وسار على منهج أسلافنا من العلماء فأجاد.

وأنا إذ يسرنى أن أقدم لهذا البحث، أدعو الله سبحانه أن يجزى كاتبه خير الجزاء، ويجعله له عنده زُلْفى يوم تَزَلُّ الأقدام.

وكتب أبو الحمَد / محمد هيثم الخياط

فى غرة شهر رجب الفرد ١٤٢٢ هـ

٢٠١١ / ٦ / ٣ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

١- معلومٌ مشتهرٌ تنازَعُ الناس من قديم في أمر الغناء والموسيقى تحليلاً تحريماً، ولذلك انتدبتُ نفسى لدراسة هذه القضية من كافة جوانبها؛ بالنظر - المتسلح بالمنهجية وعلوم الآلة- فى الكتاب والسنة والأنفس والآفاق، فكان هذا البحث الذى يقبض القارئ الكريم بيديه على صفحاته.

ها أنذا أضع بين يدي القارئ - بنوعيه المتخصص والعام - ثمرةً تفكر وتدبر دام - بحثاً وقرأةً واجتهاداً- بضع سنوات فى موضوع الغناء والموسيقى، بكافة جوانبه وأبعاده.

ولا تستغربنَّ ذلك؛ فأحبُّ الموضوعات عندي تَلَقَى منى التأجيل بعد التأجيل؛ لأن توفية الكلام فيها يستغرق الوقت الطويل؛ فأنا أقصدُ إلى «صفاء الرؤية» حين أكتب، ومن ثم أؤثر الانتظار والتريث حتى يتبدى لى «مجال الحقيقة والصواب» فيما أبحث عنه، على أن «فترة الصمت» تلك تجعل الكتاب الظاهر على أثرها ثقيلًا فى ميزان النظر، مستحقًا للحفاوة من البشر، وقبل كل ذلك فوقه، مستحقًا لجزيل الثواب من الله؛ إذ قد أخلص العمل فيه.

لا تستغربنَّ ذلك؛ فالكتب والبحوث كالثمار : تحتاج لوقت كافٍ حتى تنضج.

٢- وأية مقارنة، سريعة أو متأنية، فاحصة أو خاطفة، بين «ما كتبت فى ذات الموضوع قديماً وحديثاً» و«هذا البحث»، ستوضح، بما لا

يدع مجالاً لأى ترتيب، مدى جودة وعمق وأصالة ومتانة الطرح الذى طرحت؛ إن فى المنهجية، أو فى الاستقراء، أو فى التحليل، أو فى الاجتهاد والاستدلال، أو فى المناقشات الواردة. هكذا أزعّم، وهكذا سولت لى نفسى أن أدعى، والمقارنة هى الفيصل والحكم!

وهذا لا يعنى مطلقاً، وبأى وجه من الوجوه، أن المؤلفات السابقة على بحثى - قديمها وحديثها، على اختلاف وجهاتها وآرائها- لا قيمة لها، وكيف يدعى ذلك؟! هذا لا يصدر إلا من سفيه!.. والحق أن بعضها، بالنسبة لى، كان أشبه بـ «كاسحات الثلوج»، وأن بعضها الآخر كان أشبه بـ «أسوار عكا»، على ما فيها جميعاً من أمور آخذها عليها، أو اختلف معها فيها. وكلا الأمرين - «كاسحات الثلوج» و«أسوار عكا»؛ «الفتوحات» و«السدود» - مفيدٌ لأى باحث عن الحق والصواب، مادام متجرداً فى طلبهما، ومتسلحاً بالمنهجية، ومُعَمِّلاً عقله وفكره؛ ناظراً فى مصادر الأدلة نظرةً اجتهاديةً مستقلةً، ومستفيداً - فى ذات الوقت- من التراث العلمى المتراكم فى الموضوع محل البحث.

٣- وكلُّ فكرةٍ أو اجتهادٍ أو رأى أو دليل استُفِدْتُه من غيرى، نُبِهْتُ على ذلك، حتى وإن نَقَّحْتُ الدليل أو الفكرة، أو حَرَرْتُها، أو أَصَلْتُ لها، أو عَدَلْتُ فيها، أو أَضَفْتُ إليها، أو استدركتُ عليها ضبطاً لها؛ فَمِنْ بركة العلم نسبةُ القول إلى قائله وَمَنْ أَسْتَفِيدُ مِنْهُ^(١).

(١) ومن جميل أقوال الإمام الجليل/ سفيان الثوري - فيما قرأت له قديماً - : «إن نسبةَ الفائدة إلى مفيدها : من الصدقِ فى العلم وشكره ، وإن السكوت عن ذلك : من الكذب فى العلم وكفره».

وما لم أنبه عليه ، وهو كثير بحمد الله وفضله ، فهو لى جملةً وتفصيلاً ،
سواءً وُجِدَ مَنْ وافقنى فيه أو لم يوجد.

تنبيهه: لقد ترددت مذاهب العلماء فى موضوع بحثى هذا على
أقاربٍ كثيرةٍ تردداً واسعاً ، ولم أجعل من شرط بحثى هذا الإتيان
على قائلها أو نصوص عباراتهم؛ إذ الذى يعينى - بعد وقوفى على
اتجاهات العلماء وأدلتهم فى الموضوع - تحرير الحكم من دليله ، فلم
أهدر شيئاً من أدلة من أخرج الحكم عن الإباحة - الإباحة بضوابطها :
التي انتهى إليها اجتهادى ، كما ستراه مفصلاً فى الكتاب - بأى صورةٍ
من الصور ، سواءً ما وقفتُ منها عليه ، أو ما أستنبطه لهم !
والله الموفق ، وهو تعالى أعلى وأعلم

د . يحيى رضا جاد

٣١ من رجب ١٤٣١هـ

٢٥ من يونية ٢٠١٠م

أولا : مقدمات منهجية

الأولى : لا يجوز الاحتجاج بالحديث الضعيف ولا يحل بناء الأحكام عليه

١- لا نزاع في أن الحديث عن النبي ﷺ دين، فإذا أُثبت حُكْمٌ ما في مسألة ما بناءً على حديث تُدعى نسبته إليه ﷺ دون اعتبار صحة تلك النسبة من عدمها فذلك خطر عظيم؛ لأنه :

أ- كذبٌ على النبي ﷺ، وهذا من أكبر الكبائر، بغض النظر عن باب ذلك الكذب : في مسألة لها أصل أو ليس لها أصل، أو في باب إنشاء حكم جديد أو بيان فضيلة شيء ثابت؛ لأنك في جميع الأحوال تنسب إلى رسول الله ﷺ ما لم يثبت أنه قاله، وهذا هو عين الكذب، قال ﷺ: «يا أيها الناس، إياكم وكثرة الحديث عني. من قال عليّ فلا يقولن إلا حقاً أو صدقاً؛ فمن قال عليّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار»^(١).

ب- تشريعٌ لما لم يأذن به الله بالدعاوى الباطلة والظنون المرجوحة، يقول تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكُذْبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِنُفَرِّقُوا عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ لَا يُفْلِحُونَ مَتَّعَ قَلِيلٌ وَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النحل ١١٦-١١٧]، ﴿وَحَرِّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام ١٤٠].

ومن ثم، فلا يجوز الاحتجاج بالحديث الضعيف، ولا يحل بناء الأحكام عليه.

٢- فضلا عن أنه لا يجوز - عندي - توثيقُ راوٍ معينٍ لمجرد أنه

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٢٩٧) وابن ماجه (٣٥). وحسنه الألباني في الصحيحة (١٧٥٣).

رَوَى عنه أربعة أو خمسة ثقات؛ فمجردُ الروايةِ عن شخص لا يعنى ولا يفيد (شرعا ولا عقلا، وإنما هي ظنون لا تسمن ولا تغنى من جوع) التوثيق، إلا إذا كان الراوى الثقة، والمؤهل للجرح والتعديل، لا يُحدِّثُ عن أحدٍ إلا بعد التوثق منه (وهذا قليل في الرواة؛ ومعروف محصور من كان يقوم بذلك)؛ فهذا توثيقٌ للمروى عنه.

ولتوثيق الرواة - كما هو معلوم - شقان: «العدالة» و«الضبط».

وإذا سلّمنا، تسامحا وتنزلا لا غير، بثبوت «العدالة» لراوٍ لمجرد أن قد روى عنه عدد من الثقات (وإلا، فما هي أحوال الراوى : متى وُلِد؟ وبأى بلد؟ وكيف هو في الدين والأمانة والعقل والمروءة والتحفظ؟ ومتى شرع في الطلب؟ ومتى سمع؟ ومع من سمع؟ وكيف كتابه إن كان يحدث منه؟ ومن شيوخه؟ وما هي أحوالهم؟ وبلدانهم؟ ووفياتهم؟ وأوقات تحديثهم؟ وعاداتهم في التحديث؟)، فلا يمكن بحال أن نُسَلِّم بثبوت «الضبط» لمجرد السبب السابق؛ إذ لا يَثْبُتُ «الضبط» للراوى حتى يُخْتَبَرَ حديثه فيَثْبُتَ حفظه (ما مرويات الناس، وخاصة الثقات، عن شيوخه؟ وما مروياته هو عنهم؟ ثم تُعْرَضُ مروياته على مروياتهم؟ وهل يتوافق ما يرويه مع قواعد الدين وأصوله ومقرراته؟ وهل هو متيقظ فطن لا يستخفه بادر ظن حتى يستوفى النظر والتثبت؟ أم يقبل التلقين؟ أم هو مُخَلِّط؟ أم قد اختلط؟ إلى غير ذلك مما يطول شرحه)^(١).

(١) قارن ب: مقدمة تحقيق العلامة عبد الرحمن المُعلِّمى اليمانى لكتاب «الجرح والتعديل»

لابن أبى حاتم الرازى، المجلد الأول، صفحات (ب، ج).

الثانية : لا يجوز مطلقا تقوية الحديث بتعدد الطرق الضعيفة

١- لقد راجت - للأسف - الكثير من الأحاديث الضعيفة - وخاصة عند المتأخرين - بسبب شيوع القول بأن تعدد الطرق الضعيفة يقوى بعضها بعضا.. وهذا أمر في غاية الخطورة، وعلى خلافه أئمة الحديث المتقدمون الجهابذة العمالقة، إذ روى عن عبد الرحمن بن مهدي: «إذا روينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والأحكام شددنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال. وإذا روينا في فضائل الأعمال تساهلنا في الأسانيد»^(١). وكذلك روى عن الإمام أحمد بالنص^(٢).

ويقول - بحق - سفيان الثوري: «لا تأخذوا العلم [أى الأحاديث] في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم؛ الذين يعرفون الزيادة والنقصان. ولا بأس بما سوى ذلك [أى في غير الحلال

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک ١/ ٤٩٠؛ ولا تعترض عليّ بضعف سنده؛ فإنما يهمنا معناه ومغزاه.

وإن رُمت صحة السند فإليك هذا : يقول - بحق - الإمام ابن مهدي : «لا ينبغي للرجل أن يشغل نفسه بكتابة أحاديث الضعاف، فإن أقل ما فيه أن يفوته بقدر ما يكتب من حديث أهل الضعف أن يفوته من حديث الثقات». أخرجه يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (١٤١/٣) بسند صحيح.

قلتُ (يحيى) : إذا كان هذا في مجرد كتابتها وروايتها، فكيف بالتقوية بها بله الاحتجاج! ويقول - بحق أيضا - الإمام يحيى بن سعيد القطان : «لا تنظروا إلى الحديث، ولكن انظروا إلى الإسناد، فإن صح الإسناد، وإلا فلا تغتروا بالحديث إذا لم يصح الإسناد». سير أعلام النبلاء للذهبي، ٩/ ١٨٨.

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في الكفاية، (ص ١٣٤).

والحرام] من المشايخ»^(١).

فكيف إذن يدعى البعض أن أئمة الحديث المتقدمين جميعاً يثبتون الحديث بمجموع طرقه الضعيفة، في حين أن هؤلاء الأئمة لا يأخذون في الحلال والحرام إلا من «الرؤساء المشهورين بالعلم»؟! .. وهل يتفق ذلك مع ما روى عنهم بأنهم «يشددون في أسانيد الحلال والحرام»، فهل من التشديد تصحيح الحديث بتعدد طرقه الضعيفة؟!

٢- والخلاصة أننا لا يصح أن نثبت حديثاً عن رسول الله ﷺ إلا إذا جاء بإسناد متصل مسلسل بالرواة الثقات، دون رواية الضعفاء والمجروحين؛ فالحديث عن رسول الله ﷺ لا ينبغي أن يُحدّث به إلا عن ثقة.. يقول ﷺ: «من حدث عنى حديثاً وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»؛ وظاهر هذا الخبر الصحيح يدل على أن من روى عن النبي ﷺ حديثاً هو شك فيه أصحح هو أم غير صحيح يكون كاذباً. وعلى ذلك نقول: إذا جاء حديث على خلاف ما اشترطنا لم نلتفت إليه بله أن نعمل به - وخاصةً إذا كان هذا الحديث المزعوم معارضا لقواطع الأدلة أو صحيحها من القرآن والسنة والمقاصد -؛ لأننا إنما أمرنا بقبول شهادة العدل الثقة الثابت دون غيره من الناس.

إن تقوية الطريق الضعيف بمثله لا تجدى ولا تفيد؛ إذ هي كمعاونة المقعد (أو المريض) للمريض! وما يُستفاد من رواية الضعفاء إلا ما فيه إضعاف للناس! وما يُستفاد من رواية الهلكى إلا ما فيه

(١) شرح علل الترمذى لابن رجب الحنبلي، ٧٢ / ٢ - ٧٤.

هلاك للناس ! .. وإنما يُوثَّقُ في رواية الضعيف إذا جاءت روايته على وفاق رواية الثقات، أما إذا جاءت على وفاق مَنْ هو مثله أو أضعف، فلا عبرة بها، ولا التفات إليها؛ لأن هذا يدل على نكارتها؛ لتفرد الضعفاء بها عن المحدث الثقة دون أصحابه الثقات^(١).

الثالثة : قول الصحابي ليس بحجة في دين الله

لا شك في أن مذاهب أفراد الصحابة رضوان الله عليهم أعلى منزلةً من مذاهب مَنْ بعدهم، ولكن يجب أن يُعلَمَ أنه لا حجة في رأي من جهة جلالته صاحبه؛ فإنما الحجة في الدليل. ولذلك وجدنا الصحابة أنفسهم عند اختلافهم إنما كانوا يردون على بعضهم البعض بالكتاب والسنة لا بالرجوع إلى آراء وأقوال أنفسهم.

الرابعة : ما تعم به البلوى في حياة الرسول (ص) لا يصح تصور خفاء حكم الشرع فيه^(٢)

ما من تصرف أو شيء لا يكاد الناس ينفكون عن ملابستهم له، أو حاجتهم إليه، أو تعرضهم له، إلا وقد جاء في الشرع حكمه واضحا بينا جليا معلوما؛ إذ مثل تلك الأمور لا يمكن أن يُتْرَكَ حكمها للاجتهاد؛ لتختلف فيه الأنظار، وإنما عموم الحاجة والبلوى يُوجب

(١) سيأتي زيادة تفصيل مهم في هذا الأمر - تحت عنوان : فائدة استطرادية - في إحدى الهوامش الواردة ضمن الفقرة رقم «٣» الواردة في مناقشة «الدليل الأول» لمحرمي الغناء والموسيقى من السنة النبوية المشرفة. ولزيد التأصيل والتفصيل، عقلا وشرعا، بخصوص هذا الموضوع، انظر بحثنا الجديد، قيد النشر: «هل يجوز تأصيلا تقوية الحديث بتعدد طرقه الضعيفة؟».

(٢) مستفاد من د. الجديع. وأصل فكرة هذه الفقرة شائع في تراثنا الأصولي والفقهى.

أن تكون تلك الأمور محسومة حسما لا جدال فيه ولا خفاء ولا ظن. تأمل هذا في مسألتنا - الغناء والموسيقى-؛ إن ليس فيها - حسبما انتهى إليه رأيي واجتهادي - حديثٌ واحدٌ صحيحٌ واضحٌ فى التحريم، مع عموم البلوى بها فى الجاهلية والإسلام، بل فيها - كما سيأتى بيانه تفصيلا بعون الله - ما يؤيد الإباحة والحل من أحاديثٍ صحيحةٍ محكمةٍ واضحةٍ الدلالة، فضلا عن دلالات الكتاب المجيد، ومقاصد شريعة الإسلام.

لقد كان الغناء والموسيقى أمرا شائعا ومعهودا لدى العرب والعجم - قبل الإسلام وبعده - وللناس به ولعٌ وتعلقٌ، وله سوق رائجة، وإن كان للدين موقف فى منعه فلا بد أن يكون واضحا وحاسما؛ تقوم به الحجة وينقطع العذر. وهذا لم يوجد، بل وُجد عكسه - كما سيأتى تفصيله إن شاء الله -.

الخامسة : الذرائع المفضية إلى الحرام - فيما كان معهودا فى زمن التشريع - تكفلت الشريعة بضبط بابها^(١)

١- إنَّ كلَّ ما مات النَّبِيُّ ﷺ عنه وبَّأه مفتوح، لا يملك أحد سده أو إغلاقه.

وقد وقعت رغم ذلك تجاوزات كثيرة فى تاريخ الفقه باسم «سد الذرائع»؛ فأصيب بعض الفقهاء بالإسراف فى «سد الذريعة»؛ فكلَّ ما رَأَوْا شيئا تَجَاوَزَ فيه النَّاسُ حَدَّ المَأْدُونِ أو قَدَّرَ المَشْرُوعَ، قالوا: نَحْسِمُ

(١) سيأتى لموضوع سد الذريعة مزيدُ بيانٍ فى [ثامنا : استدلال المحرمين بقاعدة سد الذرائع ومناقشتهم].

مادة الفساد؛ فنمنع من كل شيء يوصل إلى ذلك الشيء، مما أدى إلى تشويه صورة الإسلام وجعل أمته وراء جميع الأمم في كل أسباب الحياة.

٢- والصواب - فى ظنى - أن «خروج كثير من الناس بالغناء والموسيقى عن حد المباح فيها لا يبطل أصل حكمها، إنما يُنكر من صنيعهم ما تجاوزوا به القدرَ المشروع، ولا يجوز أن يُجعل من تغير الزمان أو سوء الاستعمال ذريعةً لتحريم المباح، وإلا لحرمتنا على الناس طيبات - لا تدخل تحت حصر - قد أحلت لهم.

وإيقاف الناس على أصل حكم الشرع أبرأ لذمة العالم وإن وافق هوى عند صاحب شهوة؛ فإن الإثم لا يأتي من جهة فعل الحلال أو المباح، وإنما من الوقوع فى الحرام»^(١).

٣- وأحب أن أنبه هنا - فى اختصار ودون دخول فى التفاصيل لما سيأتى بيانه بعد- إلى أن تحريم المباح استناداً لمبدأ سد الذريعة يُشترط فيه أربعة شروط^(٢):

أ- أن يؤدي المباح إلى مفسدة قطعية محققة، أو مفسدة يغلب وقوعها، لا متوهمة ولا قليلة الحدوث.

ب- أن تكون تلك المفسدة أرجح من المصلحة المرجوة، وليس مجرد مفسدة مرجوحة.

ج- ألا يكون المنع - بعد توفر الشرطين السابقين - تحريماً قاطعاً، بل هو بين الكراهة والتحريم حسب درجة المفسدة.

(١) مستفاد من الجديع . بتصرف بسيط.

(٢) انظر وقارن ب : تحرير المرأة فى عصر الرسالة، العلامة/ عبد الحليم أبو شقة، ٣/

د- ألا يُعمَّم هذا التحريم أو هذه الكراهة على الناس جميعا (إلا إذا كانت مسألة لا تُمس ولا تُعالج ولا تُضبط إلا بالقانون الذي يرتضيه الناس ومن خلاله)^(١)؛ إذ لكل ظروفه وأوضاعه التي هو بها أدرى وأعلم.

السادسة: أقصى ما يدل عليه «مجرد» ترك النبي

ﷺ لشيء هو «كراهة» هذا المتروك لا «تحريمه»

فضلا عن أن هذه الكراهة قد تكون كراهة دينية مخصوصة بالنبي ﷺ، وقد تكون غير مخصوصة، وقد تكون كراهة جبيلية عادية. فإن كانت الأولى فلا يصح الاقتداء بالنبي ﷺ فيها؛ لأنها أمر خاص به دون بقية الناس. وإن كانت الثانية فالأصل فيها «استحباب» الاقتداء به فيها لا «الوجوب». وإن كانت الثالثة فالأصل فيها أنها ليست تشريعا للأمة، وإنما مردُّ الأمر للأذواق والعادات والتقاليد.

(١) وليست مسألة هذا الكتاب من هذا الباب، عند كل ذي لب سوى.